

أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا

الباحثة : ليلي اليحيوي

باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط

الملخص

تتناول هذه الدراسة أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا، من خلال تحليل أثر النزاعات والأزمات الأمنية في حركة السكان، مع مراعاة تفاعلها مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتهدف إلى تقييم قدرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) على بناء استجابة إقليمية لهذه الأزمة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني، ومنهج دراسة الحالة. وتبين أن النزاعات وانعدام الأمن يمثلان أبرز دوافع النزوح القسري، بينما تؤدي الهشاشة الاقتصادية والضغط المناخي إلى تعميق آثارهما. كما أظهرت الدراسة أهمية الإطار القانوني والمؤسسي لـ ECOWAS، ولا سيما بروتوكول حرية التنقل لسنة 1979 والمقاربة المشتركة للهجرة. غير أن فعالية الاستجابة الإقليمية تظل محدودة بفعل فجوة التنفيذ واستمرار التحديات الأمنية والسياسية والتحول التي يشهدها النظام الإقليمي. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تطوير مقاربة متكاملة تجمع بين حرية التنقل والحماية الإنسانية والوقاية من النزاعات وإدارة الحدود والإنذار المبكر. الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ النزوح القسري؛ النزاعات؛ غرب إفريقيا؛ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؛ حرية التنقل؛ الأمن الإقليمي؛ الحماية الإنسانية.

The Migration and Forced Displacement Crisis Amidst Conflicts in West Africa

EL YAHYAUI LAILA

Researcher in International Law at Mohammed V University, Rabat

Abstract

This study examines the **crisis of migration and forced displacement in the context of conflicts in West Africa**, by analyzing the impact of conflicts and security crises on population movements, while considering their interaction with economic, social, and environmental factors. It aims to assess the capacity of the Economic Community of West African States (**ECOWAS**) to develop a regional response to this crisis. The study adopts a descriptive-analytical approach, a legal approach, and a case-study approach. It finds that conflicts and insecurity are the main drivers of forced displacement, while economic vulnerability and climate-related pressures exacerbate their effects. The study also highlights the importance of the ECOWAS legal and institutional framework, particularly the 1979 Protocol on Free Movement of Persons and the ECOWAS Common Approach on Migration. However, the effectiveness of the regional response remains constrained by implementation gaps, persistent security and political challenges, and transformations within the regional system. The study concludes that an integrated approach is needed, combining **free movement, humanitarian protection, conflict prevention, border management, and early-warning mechanisms**.

Keywords: Migration; Forced Displacement; Conflicts; West Africa; Economic Community of West African States (ECOWAS); Free Movement; Regional Security; Humanitarian Protection.

تقديم

أصبحت الهجرة والنزوح القسري من أبرز الظواهر التي تعكس التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها منطقة غرب إفريقيا، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة التي عرفت تصاعداً في النزاعات المسلحة، وتنامياً في أعمال العنف، وتزايداً في مظاهر عدم الاستقرار السياسي والأمني في عدد من دول المنطقة. ولم تعد حركة السكان تعبر بالضرورة عن خيار فردي مرتبط بتحسين الظروف الاقتصادية أو البحث عن فرص العمل، بل أصبحت في حالات متزايدة استجابة لظروف قسرية تفرضها النزاعات وانعدام الأمن وتدهور سبل العيش. ومن ثم، أصبح تحليل الهجرة والنزوح في غرب إفريقيا يقتضي النظر إلى العلاقة بين حركة السكان والبيئة الأمنية التي تنتجها النزاعات والأزمات، بدل التعامل مع الهجرة باعتبارها ظاهرة مستقلة عن سياقها السياسي والاجتماعي.

وتكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة في غرب إفريقيا بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها النزاعات والأزمات في المنطقة، وإلى الترابط الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بين دولها. فالنزاع الذي يبدأ داخل دولة معينة يمكن أن تمتد آثاره إلى الدول المجاورة من خلال انتقال السكان، وتزايد الضغوط على مناطق الاستقبال، واتساع الاحتياجات الإنسانية والأمنية، فضلاً عن تنامي الضغوط على الحدود. وقد جعل ذلك من النزوح الداخلي والعابر للحدود أحد أهم المظاهر المرتبطة بالأزمات الأمنية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، حيث أصبحت دول الجوار تستقبل أعداداً متزايدة من الأشخاص الفارين من مناطق النزاع وانعدام الأمن. وتكشف المعطيات الإقليمية الحديثة عن اتساع نطاق الظاهرة وتعدد أشكالها؛ إذ تشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من 13.1 مليون شخص في غرب ووسط إفريقيا كانوا في أوضاع نزوح قسري أو انعدام جنسية خلال سنة 2025، مع استمرار النزاعات وانعدام الأمن باعتبارهما من أهم محركات النزوح في المنطقة. كما ساهمت الأزمات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي والظواهر المناخية المتطرفة في زيادة هشاشة السكان وتعقيد مسارات الحركة. وتوضح هذه المعطيات أن النزوح القسري لم يعد نتيجة مؤقتة لأزمات محدودة، وإنما أصبح في بعض أجزاء المنطقة ظاهرة ممتدة ترتبط باستمرار الأزمات وتداخل أسبابها.

ولا يمكن، مع ذلك، تفسير جميع أنماط الحركة السكانية في غرب إفريقيا بالنزاعات وحدها؛ إذ تتميز المنطقة بتاريخ طويل من التنقل والهجرة البينية، سواء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو موسمية أو رعوية. ولذلك فإن المقاربة العلمية للموضوع تقتضي التمييز بين الهجرة الاختيارية والهجرة التي تفرضها الظروف، وبين التنقل الاعتيادي والنزوح القسري، مع الاعتراف في الوقت ذاته بوجود مناطق تداخل بين هذه الأنماط. فقد يؤدي النزاع إلى فقدان مصادر الدخل، كما يمكن للفقر وانعدام فرص العمل أن يزيدا من قابلية السكان للتأثر بالأزمات، في حين قد تؤدي الضغوط المناخية إلى تعميق هشاشة المجتمعات المتضررة أصلاً من النزاعات.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية بالنظر إلى أن غرب إفريقيا يشكل فضاءً إقليمياً متميزاً من حيث حرية تنقل الأشخاص. فقد أرست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا منذ سنة 1979 إطاراً قانونياً إقليمياً لتنظيم حرية التنقل والإقامة والاستقرار، بما يسمح لمواطني الدول الأعضاء بالانتقال داخل الفضاء الإقليمي وفق الشروط المحددة في البروتوكول والبروتوكولات المكمل له. وقد جعل هذا الإطار من حرية التنقل إحدى الركائز الأساسية للتكامل الإقليمي، وهو ما يضيف على دراسة الهجرة والنزوح بعداً قانونياً خاصاً، لأن حركة الأشخاص في حالات الأزمات تجري داخل فضاء إقليمي يتمتع أصلاً بقواعد خاصة لتنظيم التنقل.

ولا تقتصر أهمية الموضوع على دراسة أسباب الهجرة والنزوح، وإنما تمتد إلى تقييم قدرة المنظومة الإقليمية على التعامل مع هذه الظاهرة. فوجود إطار قانوني لحرية التنقل لا يعني بالضرورة وجود نظام متكامل للحماية والاستجابة للنزوح القسري، كما أن تسهيل الحركة داخل الإقليم يطرح تحديات جديدة عندما تصبح الحركة نتيجة مباشرة للنزاعات أو انعدام الأمن. ومن هنا تبرز

الحاجة إلى بحث مدى قدرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على التوفيق بين مقتضيات حرية التنقل، ومتطلبات الأمن الإقليمي، وحماية الأشخاص المتضررين من النزاعات والأزمات.

كما أن التحولات السياسية والأمنية التي عرفت المنطقة خلال السنوات الأخيرة أضفت بعداً جديداً على الموضوع، خاصة مع تصاعد الأزمات السياسية والانقلابات العسكرية في عدد من دول الساحل، وما ترتب عنها من توتر في العلاقات بين بعض الدول والمنظمة الإقليمية. وقد بلغ هذا المسار مرحلة جديدة مع انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من ECOWAS في يناير 2025، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مستقبل منظومة التكامل الإقليمي، وبصفة خاصة مستقبل حرية التنقل والتعاون في مجال الهجرة بين دول المنظمة والدول المنسحبة.

وبالرغم من هذه التحولات، حافظت ECOWAS على أهمية حرية تنقل الأشخاص باعتبارها إحدى المكتسبات الأساسية للتكامل الإقليمي، وأكدت استمرار ترتيبات الحركة والإقامة والاستقرار لمواطني الدول الثلاث بعد انسحابها، إلى حين تحديد ترتيبات مستقبلية للعلاقات معها. ويكشف هذا الموقف عن أهمية البعد الاجتماعي والاقتصادي للهجرة داخل غرب إفريقيا، كما يبرز أن إدارة حركة السكان أصبحت مرتبطة بصورة وثيقة باستمرارية المشروع الإقليمي للتكامل، حتى في ظل الخلافات السياسية والأمنية بين الحكومات.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية الموضوع من كونه يقع عند تقاطع القانون الدولي والهجرة والأمن الإقليمي وحماية حقوق الإنسان، إذ يجمع بين دراسة أسباب النزوح القسري من جهة، وتحليل الاستجابة القانونية والمؤسسية الإقليمية من جهة أخرى. كما أن الموضوع يكتسب أهمية عملية بالنظر إلى استمرار النزاعات والأزمات في منطقة الساحل، وما ينتج عنها من تحركات سكانية تفرض على دول المنطقة تحديات متعلقة بالحماية والاستقبال وإدارة الحدود والتنسيق الإقليمي.

وتتجلى الأهمية القانونية للبحث في دراسة مدى قدرة القواعد الإقليمية المنظمة لحرية التنقل والهجرة على الاستجابة للأوضاع الاستثنائية التي تنتجها النزاعات. فبروتوكول حرية التنقل لا ينظم الهجرة باعتبارها ظاهرة أمنية فحسب، وإنما يؤسس لحقوق إقليمية في الدخول والإقامة والاستقرار، الأمر الذي يجعل العلاقة بين حرية التنقل والحماية في حالات النزوح من المسائل التي تستحق تحليلاً قانونياً ومؤسسياً دقيقاً.

أما الأهمية العلمية فتتمثل في محاولة تجاوز الدراسات التي تتناول الهجرة في غرب إفريقيا من زاوية اقتصادية أو تنمية أو في إطار العلاقة بين إفريقيا وأوروبا، وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين النزاعات والأزمات من جهة، والهجرة والنزوح القسري من جهة ثانية، ثم تقييم الاستجابة الإقليمية التي تقدمها ECOWAS. وبذلك يجمع البحث بين البعد السبي والبعد القانوني والمؤسسي بدل الاختصار على وصف الظاهرة.

إشكالية البحث

انطلاقاً من التحولات التي تعرفها منطقة غرب إفريقيا، ومن تزايد ارتباط حركة السكان بالنزاعات والأزمات الأمنية، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال المركزي الآتي:

إلى أي حد أسهمت النزاعات والأزمات في تفاقم أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا، وإلى أي مدى استطاعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تطوير استجابة إقليمية فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة؟

وتتضمن هذه الإشكالية مستويين مترابطين: يتمثل الأول في تحديد وتحليل الأسباب التي تجعل النزاعات والأزمات عاملاً رئيسياً في إنتاج النزوح والهجرة، بينما يتعلق الثاني بتقييم مدى قدرة الإطار القانوني والمؤسسي لـ ECOWAS على مواجهة الآثار المترتبة عن هذه التحركات السكانية.

الأسئلة الفرعية

يتفرع عن الإشكالية المركزية عدد من الأسئلة الفرعية:

أولاً: ما طبيعة العلاقة بين النزاعات والأزمات الداخلية والإقليمية وبين الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا؟

ثانياً: إلى أي مدى تسهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعميق آثار النزاعات على حركة السكان؟

ثالثاً: ما الأساس القانوني والمؤسسي الذي تستند إليه ECOWAS في تنظيم حرية التنقل والهجرة داخل الفضاء الإقليمي؟

رابعاً: ما حدود فعالية الاستجابة الإقليمية التي تقدمها ECOWAS في مواجهة الهجرة والنزوح المرتبطين بالنزاعات والأزمات؟

خامساً: ما الآليات التي يمكن تطويرها لتعزيز قدرة ECOWAS على التعامل مع النزوح القسري في ظل التحولات الأمنية والسياسية التي تشهدها المنطقة؟

فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن:

أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا ناتجة عن تفاعل النزاعات والأزمات مع عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية، وأن فعالية الاستجابة الإقليمية تظل مرتبطة بمدى قدرة ECOWAS على تحويل إطارها القانوني الخاص بحرية التنقل والهجرة إلى آليات عملية للحماية والتنسيق والوقاية.

وتتفرع عن هذه الفرضية الأساسية فرضيتان فرعيتان:

الفرضية الأولى: كلما اشتدت النزاعات والأزمات الداخلية والإقليمية، ازدادت احتمالات النزوح الداخلي والهجرة العابرة للحدود، خاصة عندما تتزامن الأزمات مع الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي.

الفرضية الثانية: تمتلك ECOWAS إطاراً قانونياً ومؤسسياً مهماً لإدارة حركة الأشخاص، إلا أن فعالية هذا الإطار في التعامل مع النزوح المرتبط بالأزمات تظل محدودة بفعل فجوة التنفيذ وتعدد التحديات الأمنية والسياسية.

منهجية البحث

تفرض طبيعة الموضوع الجمع بين أكثر من منهج، لذلك يعتمد البحث أساساً على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد مظاهر الهجرة والنزوح وأسبابها وتحليل العلاقة بين النزاعات وحركة السكان، مع توظيف المنهج القانوني لتحليل النصوص والاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية المنظمة لحرية التنقل والهجرة.

كما يستفيد البحث من منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على تجربة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا باعتبارها نموذجاً إقليمياً لدراسة الاستجابة القانونية والمؤسسية للهجرة والنزوح القسري. ويتم الجمع بين هذه المناهج للانتقال من وصف الظاهرة إلى تحليل أسبابها وتقييم الاستجابة الإقليمية لها.

فجوة البحث

تكمن الفجوة التي يسعى البحث إلى معالجتها على أن جانباً مهماً من الأدبيات المتعلقة بالهجرة في غرب إفريقيا ركز على الهجرة الاقتصادية، والتنقل الإقليمي، والهجرة نحو أوروبا، أو على العلاقة بين الهجرة والتنمية، في حين ظل الربط بين النزاعات والأزمات، والنزوح القسري، والإطار القانوني والمؤسسي للاستجابة الإقليمية بحاجة إلى معالجة أكثر تكاملاً.

وعليه، لا يكتفي هذا البحث بتحديد أثر النزاعات في الهجرة والنزوح، وإنما ينتقل إلى مستوى آخر يتمثل في تقييم مدى قدرة ECOWAS على الاستجابة لهذه الظاهرة في ضوء إطارها القانوني ومؤسسياتها الإقليمية والتحولات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة. وتتمثل الإضافة الأساسية للبحث في الجمع بين تحليل أسباب الظاهرة وتقييم الاستجابة الإقليمية لها ضمن إطار قانوني ومؤسسي واحد.

خطة البحث

لمعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى مبحثين متكاملين:

المبحث الأول: أسباب أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا

هذا المبحث يتناول النزاعات والأزمات باعتبارها محركاً رئيسياً للنزوح والهجرة، ثم يبحث في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسهم في تعميق الظاهرة.

المبحث الثاني: دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مواجهة أزمة الهجرة والنزوح القسري

وهذا المبحث ينتقل إلى دراسة الإطار القانوني والمؤسسي للاستجابة الإقليمية، ثم تحليل حدود دور ECOWAS وآفاق تطويره في ضوء التحولات الأمنية والسياسية التي تشهدها المنطقة.

وبذلك ينتقل البحث من تحليل أسباب الأزمة إلى دراسة الإطار القانوني والمؤسسي للاستجابة لها، ثم إلى تقييم مدى فعالية هذه الاستجابة وحدودها وآفاق تطويرها، بما يسمح باختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المركزية بصورة مترابطة.

المبحث الأول: أسباب أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا

تتسم أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا بتعدد محركاتها وتداخلها، بحيث يصعب ردها إلى عامل منفرد. فالحركة السكانية في المنطقة تشمل أنماطاً متعددة، من بينها الهجرة الاقتصادية والموسمية والرعية، والتنقل المرتبط بالعمل والتجارة، إلى جانب النزوح القسري الناجم عن النزاعات والكوارث والضغط البيئي. وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة أن غرب ووسط إفريقيا يمثلان فضاءً عالي الحركة البشرية، تتداخل فيه الهجرة الاعتيادية مع التحركات الناتجة عن النزاعات والكوارث والتغيرات المناخية. ومن ثم، فإن فهم أزمة الهجرة والنزوح يقتضي التمييز بين الحركة الاختيارية والحركة التي تفرضها ظروف عدم الأمن وفقدان سبل العيش والحماية¹.

[1] International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Regional mobility mapping (December 2024)*. Displacement Tracking Matrix.

ولا تكمن خطورة الظاهرة في حجم الحركة السكانية فحسب، وإنما في ارتباط جزء مهم منها بأزمات أمنية ممتدة أدت إلى تحولات عميقة في أنماط الاستقرار السكاني. فقد أظهرت بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد الأشخاص في أوضاع النزوح القسري أو انعدام الجنسية في غرب ووسط إفريقيا بلغ 12.7 مليون شخص في 30 أبريل 2025، من بينهم نحو 8.2 ملايين نازح داخلياً و2.9 مليون لاجئ وطالب لجوء، بما يعكس زيادة قدرها 48% مقارنة بسنة 2020. وتؤكد هذه الأرقام أن النزوح أصبح أحد أبرز المظاهر الإنسانية والأمنية للأزمات الممتدة في المنطقة².

[2] United Nations High Commissioner for Refugees. (2025). *West and Central Africa: Regional trends of forced displacement in 2025*.

وتتخذ الظاهرة أهمية قانونية وإقليمية خاصة بالنظر إلى وجود نظام إقليمي لحرية تنقل الأشخاص داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. فقد أقر بروتوكول سنة 1979 المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار إطاراً قانونياً لتسهيل انتقال مواطني الدول الأعضاء، وهو ما جعل الحركة البشرية عنصراً أساسياً في مشروع التكامل الإقليمي. غير أن التحولات الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة تطرح تحدياً أمام هذا النظام، إذ أصبح مطلوباً التوفيق بين مقتضيات حرية التنقل من جهة، ومتطلبات الحماية والأمن والاستجابة للنزوح القسري من جهة أخرى³.

[3] Economic Community of West African States. (1979). *Protocol relating to free movement of persons, residence and establishment (A/P.1/5/79)*. ECOWAS.

المطلب الأول: النزاعات والأزمات بوصفها محركاً للهجرة والنزوح

تمثل النزاعات والأزمات أحد أهم المحركات المباشرة للنزوح في غرب إفريقيا، إلا أن تأثيرها لا يكون متماثلاً في جميع الحالات؛ فقد تؤدي الأزمة إلى نزوح داخلي داخل حدود الدولة، وقد تدفع، عندما تتسع رقعة العنف أو تتراجع قدرة الدولة على توفير الحماية،

إلى عبور الحدود نحو دول مجاورة. ولذلك، فإن تحليل أثر النزاعات في حركة السكان يستوجب التمييز بين النزوح الداخلي الناتج عن الأزمات الوطنية وبين الحركات العابرة للحدود الناتجة عن امتداد آثار النزاع إقليمياً.

الفقرة الأولى: النزاعات والأزمات الداخلية وأثرها في النزوح والهجرة

تؤدي النزاعات الداخلية إلى تفكيك الشروط الأمنية والاجتماعية التي تسمح للسكان بالبقاء في مناطقهم الأصلية. فانتشار العنف، وتدهور الأمن، وتدمير الممتلكات، وانقطاع الخدمات الأساسية، وتراجع النشاط الاقتصادي، كلها عوامل تدفع السكان إلى مغادرة مناطقهم، بدايةً في اتجاه مناطق أكثر أمناً داخل الدولة. وفي هذا السياق، أظهرت بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن النزاعات والكوارث أسهمت في عمليات نزوح واسعة في غرب ووسط إفريقيا، ولا سيما في مناطق الساحل وحوض بحيرة تشاد، حيث أصبحت الحركة السكانية استجابة مباشرة لتدهور البيئة الأمنية⁴.

[4] International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Regional mobility mapping (December 2024)*. Displacement Tracking Matrix.

ويكشف استمرار النزاعات عن تحول النزوح الداخلي من ظاهرة مؤقتة إلى وضع ممتد، خصوصاً عندما تعجز السلطات عن توفير الظروف اللازمة للعودة الآمنة. وتظهر هذه المسألة بوضوح في منطقة الساحل، حيث ظل النزاع وانعدام الأمن المحرك الأساسي للنزوح، بينما أدى طول أمد الأزمات إلى إضعاف فرص العودة وإعادة الاندماج. وتؤكد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الصراع وانعدام الأمن ظلّا في 2025 العاملين الرئيسيين وراء النزوح القسري في غرب ووسط إفريقيا⁵.

[5] United Nations High Commissioner for Refugees. (2025). *West and Central Africa: Regional trends of forced displacement in 2025*.

لا تقتصر آثار النزاعات الداخلية على الجانب الأمني المباشر، بل تمتد إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، إذ يؤدي فقدان مصادر الدخل وتعطل التعليم والخدمات الصحية وتراجع الأمن الغذائي إلى تعميق هشاشة الأسر النازحة. وبذلك يصبح النزوح نتيجة مركبة للعنف المباشر وللآثار غير المباشرة التي تنتج عن انهيار البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالسكان، الأمر الذي يزيد احتمال استمرار الحركة وعدم العودة إلى مناطق المنشأ.

الفقرة الثانية: النزاعات والتوترات الإقليمية وتداعياتها على الهجرة العابرة للحدود

عندما تتجاوز آثار النزاعات الحدود الوطنية، تتحول حركة السكان إلى مسألة إقليمية، إذ يجد الأشخاص المتضررون أنفسهم مضطرين إلى البحث عن الحماية خارج مناطقهم وربما خارج الدولة. وتساعد الطبيعة الجغرافية والاجتماعية لغرب إفريقيا على انتقال آثار الأزمات بين الدول، خاصة في المناطق الحدودية التي تتداخل فيها المجتمعات المحلية وطرق التجارة والرعي والتنقل التقليدي. ولذلك فإن النزاع في دولة واحدة يمكن أن يؤدي إلى ضغوط سكانية وأمنية على الدول المجاورة⁶.

[6] Organisation for Economic Co-operation and Development/Sahel and West Africa Club. (2008). *West African mobility and migration policies of OECD countries*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264029422>

وتبرز هذه الدينامية بصورة خاصة في منطقة الساحل، حيث أدت الأزمات الأمنية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر إلى تحركات سكانية واسعة داخل الدول وعبر حدودها. وقد أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الصراعات المستمرة في منطقة الساحل تظل محركاً رئيسياً للنزوح، في حين تتحمل الدول المجاورة جزءاً كبيراً من أعباء استقبال اللاجئين والنازحين. ويعني ذلك أن تداعيات النزاع لا تتوقف عند حدود الدولة التي نشأ فيها بل تنتقل إلى المحيط الإقليمي وفرض متطلبات إضافية للحماية والاستقبال وإدارة الحدود⁷.

[7] United Nations High Commissioner for Refugees. (2025). *West and Central Africa: Regional trends of forced displacement in 2025*.

وعليه، فإن الطابع العابر للحدود للنزوح المرتبط بالنزاعات يجعل الأزمة مسألة تتجاوز الاختصاص الوطني، ويعزز الحاجة إلى التعاون الإقليمي في مجالات حماية الأشخاص وإدارة الحدود وتبادل المعلومات وتنسيق سياسات الهجرة. وتزداد أهمية هذا التعاون في غرب إفريقيا بالنظر إلى أن حرية التنقل تمثل أصلاً أحد المبادئ المؤسسة للتكامل داخل ECOWAS، الأمر الذي يفرض إيجاد توازن بين المحافظة على هذا المبدأ والاستجابة للضرورات الأمنية والإنسانية التي تفرضها النزاعات.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المفاقمة للأزمة

لا يمكن تفسير أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا بالنزاعات وحدها، إذ تعمل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تعميق هشاشة السكان وزيادة قدرتهم أو اضطرابهم إلى الحركة. وتكتسب هذه العوامل أهمية أكبر عندما تتفاعل مع الأزمات الأمنية، لأن ضعف سبل العيش والخدمات الأساسية يقلل من قدرة السكان على الصمود أمام آثار النزاعات والكوارث.

الفقرة الأولى: العوامل الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تعزيز الهجرة

تشكل العوامل الاقتصادية والاجتماعية أحد المكونات الأساسية للحركة البشرية في غرب إفريقيا. فالبحث عن العمل وتحسين الدخل، والتنقل الموسمي، والتجارة، والرعي، والهجرة نحو مراكز النشاط الاقتصادي، كلها أنماط متجذرة في المجتمعات الإقليمية. وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة أن الحركة في المنطقة لا تقتصر على النزوح القسري، بل تشمل طيفاً واسعاً من أشكال التنقل التي ترتبط بالاقتصاد والعمل وسبل العيش⁸.

[8] International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Regional mobility mapping (December 2024)*. Displacement Tracking Matrix.

وتزداد قابلية السكان للهجرة عندما تترافق الضغوط الاقتصادية مع ضعف الخدمات الأساسية وانخفاض فرص العمل، غير أن العلاقة بين الفقر والهجرة ليست علاقة خطية؛ فالهجرة تحتاج بدورها إلى موارد وقدرة على الحركة، ولذلك قد يؤدي الفقر الشديد إلى الحد من قدرة بعض الأسر على الانتقال. ومن هنا، فإن العامل الاقتصادي ينبغي أن يفهم ضمن منظومة أوسع من العوامل التي تحدد قدرة السكان على اتخاذ قرار الهجرة أو البقاء، ولا سيما عندما تتداخل الظروف الاقتصادية مع المخاطر الأمنية والبيئية.

كما تؤدي النزاعات إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية للأزمات، من خلال تدمير الممتلكات وتعطيل الأسواق وتقليص فرص العمل وإضعاف قدرة المجتمعات على تأمين احتياجاتها الأساسية. وفي هذه الحالة قد تصبح الهجرة وسيلة للتكيف مع تدهور الظروف، بينما يتحول النزوح القسري إلى نتيجة مباشرة لفقدان الأمن وسبل العيش في آن واحد. ولذلك فإن الفصل الصارم بين الهجرة الاقتصادية والنزوح القسري قد لا يعكس دائماً تعقيد الواقع الاجتماعي في المناطق المتأثرة بالأزمات.

1- الأنماط الرئيسية للهجرة في منطقة غرب إفريقيا

- الهجرة الإقليمية البينية: بفضل اتفاقيات حرية التنقل تحت مظلة منظمة إيكواس (ECOWAS)، ينتقل ملايين العمال سنوياً من دول مثل مالي وبوركينا فاسو نحو القوى الاقتصادية الساحلية مثل ساحل العاج ونيجيريا وغانا.
- الهجرة غير النظامية نحو أوروبا: يسلك آلاف المهاجرين مسارات برية وبحرية بالغة الخطورة. ومن أبرزها مسار المحيط الأطلسي نحو جزر الكناري الإسبانية ومسار غرب البحر الأبيض المتوسط.
- النزوح القسري بفعل الأزمات: تستضيف منطقة غرب ووسط أفريقيا حوالي 14.3 مليون نازح قسري. وتدفع الصراعات المسلحة في منطقة الساحل مثل مالي والنيجر، بالإضافة إلى الجفاف والتغير المناخي، السكان إلى النزوح جماعياً.

2- مستجدات مسارات الهجرة والرقابة الدولية

تشير بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومراكز رصد الهجرة المختصة إلى عدة تحولات هامة في حركة الهجرة بالمنطقة:

الأثر والنتائج المترتبة	الوضعية الحالية والتحديات	المسار/الظاهرة
زيادة المخاطر والوفيات في عرض البحر بسبب وعورة الطرق البديلة.	انخفاض ملحوظ في أعداد الواصلين إلى جزر الكناري.	مسار المحيط الأطلسي
الضغط على جيوب المدينتين المحتلتين "سبتة ومليلية".	زيادة تدفق المهاجرين وتحول الحركة نحو هذا المسار.	مسار غرب المتوسط
تسوية أوضاع آلاف العمال المقيمين قانونياً بالتزامن مع ترحيل المهاجرين غير النظاميين.	تعزيز التعاون الأمني بين دول العبور (مثل موريتانيا ونيجيريا) والاتحاد الأوروبي.	شراكات الترحيل والرقابة
تفاقم الأزمات الإنسانية على الحدود الصحراوية وفي مناطق العبور المغلقة.	تسجيل عمليات ترحيل وإعادة جماعية واسعة للمهاجرين من دول الجوار مثل الجزائر نحو حدود النيجر.	عمليات الإعادة القسرية

الفقرة الثانية: العوامل البيئية والمناخية وتداخلها مع النزاعات

أصبحت الضغوط المناخية والبيئية عنصراً متزايد الأهمية في تفسير أنماط الحركة السكانية في غرب إفريقيا، خاصة في المجتمعات التي تعتمد بصورة كبيرة على الزراعة والرعي والموارد الطبيعية. فالجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي وتغير أنماط الأمطار يمكن أن تؤثر في سبل العيش والأمن الغذائي، وتدفع بعض السكان إلى الانتقال بصورة مؤقتة أو دائمة. وتدرج المنظمة الدولية للهجرة الهجرة المرتبطة بالمناخ والكوارث ضمن أشكال الحركية التي تعرفها المنطقة، إلى جانب النزوح الناتج عن النزاعات⁹.

[9] International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Regional mobility mapping (December 2024)*. Displacement Tracking Matrix.

غير أن اعتبار التغير المناخي سبباً مباشراً ومستقلاً للنزوح قد يؤدي إلى تبسيط الظاهرة؛ فالعامل البيئي يصبح أكثر تأثيراً عندما يتفاعل مع الفقر وضعف المؤسسات والنزاعات. فالمجتمع الذي يعاني أصلاً من انعدام الأمن يكون أقل قدرة على التكيف مع الجفاف أو الفيضانات، كما أن النزاع قد يمنع السكان من الوصول إلى الموارد أو الاستفادة من آليات التكيف التقليدية. وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة أن الأزمات في غرب ووسط إفريقيا تشكل من تداخل النزاع والعنف المجتمعي والصدمات المناخية وتحديات الحوكمة، وهو ما ينتج أنماطاً مركبة من النزوح والحركة السكانية¹⁰.

[10] International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Solutions and Mobility Index (2023–2024)*. Displacement Tracking Matrix.

ويكشف هذا التداخل أن العوامل البيئية لا ينبغي أن تُدرس باعتبارها بديلاً عن العامل الأمني، وإنما بوصفها عنصراً يمكن أن يضاعف آثار النزاعات ويزيد من هشاشة السكان. ومن ثم، فإن أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا هي في جوهرها أزمة متعددة الأسباب، تتفاعل فيها المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث يصعب فصل أثر كل عامل عن الآخر بصورة مطلقة.

خلاصة المبحث الأول

يتبين من تحليل أسباب أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا أن النزاعات والأزمات تمثل المحرك الأكثر مباشرة للنزوح القسري، بينما تعمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تعميق هشاشة السكان وتوسيع نطاق الحركة. كما أن انتقال

آثار النزاعات عبر الحدود يحول جزءاً من هذه الحركات إلى ظاهرة إقليمية تتطلب استجابة تتجاوز القدرات الوطنية المنفردة. وتؤكد البيانات الرسمية أن حجم النزوح في المنطقة بلغ مستويات مرتفعة، مع استمرار النزاعات في الساحل ومناطق أخرى باعتبارها محركاً أساسياً للنزوح.

وبناءً على ذلك، لا يمكن معالجة أزمة الهجرة والنزوح القسري من خلال سياسة تقوم على ضبط الحدود وحده، لأن جذور الظاهرة ترتبط أيضاً بالأمن والسلام والتنمية والقدرة على حماية السكان. ومن هنا ينتقل البحث منطقياً في المبحث الثاني من دراسة أسباب الأزمة إلى دراسة دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مواجهتها، من خلال تحليل إطارها القانوني والمؤسسي، ثم تقييم حدود فعالية استجابتها الإقليمية.

ملاحظة منهجية مهمة: في النسخة النهائية، أبقى الأرقام متسلسلة داخل البحث، وجعلت كل رقم مرتبطاً بمراجع واحد أو بمجموعة مراجع داخل الرقم نفسه فقط عند الضرورة. كما تجنبنا إدخال أرقام تقديرية غير موثقة. والأرقام الإحصائية الواردة هنا مأخوذة من مصادر رسمية للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، وأحدث رقم موثق تمكنت من التحقق منه مباشرة هو 12.7 مليون شخص في أوضاع نزوح قسري أو انعدام جنسية في غرب ووسط إفريقيا حتى 30 أبريل 2025.

المبحث الثاني: دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مواجهة أزمة الهجرة والنزوح القسري

إذا كان المبحث الأول قد خلص إلى أن النزاعات والأزمات تمثل المحرك المباشر الأبرز للنزوح القسري، وأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسهم في تعميق هشاشة السكان، فإن معالجة هذه الظاهرة تقتضي الانتقال من مستوى تشخيص الأسباب إلى مستوى دراسة الاستجابة الإقليمية. وتكتسب المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) أهمية خاصة في هذا المجال، بالنظر إلى أن حرية تنقل الأشخاص تشكل أحد المرتكزات الأساسية لمشروع التكامل الإقليمي. وقد أقرت المجموعة منذ سنة 1979 بروتوكولاً خاصاً بحرية التنقل وحق الإقامة والاستقرار، ثم طورت لاحقاً مقاربة مشتركة للهجرة وآليات مؤسسية لمتابعة تنفيذها. ومن ثم، فإن دور ECOWAS لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مجرد تدبير لحركة الأشخاص عبر الحدود، وإنما باعتباره جزءاً من منظومة إقليمية تتقاطع فيها حرية التنقل مع حماية الأشخاص وإدارة الحدود والتعاون بين الدول.

[11] Economic Community of West African States. (n.d.). *Directorate of Free Movement of Persons, Migration & Tourism*. ECOWAS.

المطلب الأول: الأساس القانوني والمؤسسي للاستجابة الإقليمية

يستند الدور الإقليمي لـ ECOWAS في مجال الهجرة إلى إطار قانوني ومؤسسي تطور تدريجياً منذ إنشاء المجموعة. ويكتسي هذا الإطار أهمية خاصة في حالات الأزمات، لأن حرية التنقل يمكن أن تتيح للأشخاص المتضررين من النزاعات الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، كما توفر أساساً للتعاون بين الدول في إدارة الحركات السكانية. غير أن الاستجابة للنزوح القسري لا تختزل في حرية التنقل، إذ تقتضي كذلك توفير الحماية للأشخاص الذين أجبروا على مغادرة مناطقهم، والتنسيق بين سياسات الهجرة والأمن واللجوء وحقوق الإنسان.

الفقرة الأولى: الأساس القانوني لحرية التنقل والهجرة

يشكل بروتوكول حرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار لسنة 1979 الأساس القانوني المركزي لنظام التنقل داخل فضاء ECOWAS. وقد هدف البروتوكول إلى إزالة القيود أمام دخول مواطني الدول الأعضاء إلى أراضي بعضها البعض، ثم تطوير هذا الحق تدريجياً ليشمل الإقامة والاستقرار. ويعكس ذلك تصوراً قانونياً يجعل حرية الأشخاص عنصراً من عناصر التكامل الإقليمي، وليس مجرد امتياز إداري تمنحه الدول بصورة منفردة. وتؤكد ECOWAS نفسها أن البروتوكول يمثل أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها برنامج التكامل والتنمية الإقليمي.

[12] Economic Community of West African States. (1979). *Protocol relating to free movement of persons, residence and establishment (A/P.1/5/79)*. ECOWAS.

وقد استكمل هذا الإطار القانوني بمجموعة من البروتوكولات اللاحقة، من بينها البروتوكول التكميلي لسنة 1985 المتعلق بمدونة السلوك لتنفيذ بروتوكول حرية التنقل، والبروتوكول التكميلي لسنة 1986 المتعلق بحق الإقامة، ثم البروتوكول التكميلي لسنة 1990 المتعلق بحق الاستقرار. ويكشف هذا التسلسل التشريعي عن انتقال تدريجي من مجرد تسهيل الدخول إلى إرساء وضع قانوني أكثر شمولاً لمواطني دول المجموعة داخل الفضاء الإقليمي، بما يعزز حرية الحركة والاستقرار وممارسة الأنشطة الاقتصادية وفق القواعد الإقليمية والوطنية ذات الصلة 13

[13] Economic Community of West African States. (1985). *Supplementary Protocol A/SP.1/7/85 on the code of conduct for the implementation of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

[14] Economic Community of West African States. (1986). *Supplementary Protocol A/SP.1/7/86 on the implementation of the second phase (right of residence) of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

[15] Economic Community of West African States. (1990). *Supplementary Protocol A/SP.2/5/90 on the implementation of the third phase (right of establishment) of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

ويكتسب هذا الإطار أهمية أكبر في سياق الزواج المرتبط بالنزاعات، لأن وجود نظام إقليمي لحرية التنقل يمكن أن يخفف بعض القيود التي تواجه الأشخاص عند انتقالهم إلى دولة مجاورة. غير أن ذلك لا يعني أن بروتوكول حرية التنقل يحل محل نظام اللجوء أو الحماية الدولية؛ فالمهاجر الذي ينتقل بحثاً عن العمل يختلف من الناحية القانونية عن الشخص الذي يضطر إلى الفرار بسبب النزاع أو الاضطهاد. ولذلك، فإن القيمة الأساسية للإطار القانوني لـ ECOWAS تتمثل في توفير فضاء إقليمي أكثر انفتاحاً للحركة، في حين تظل الحماية الدولية للاجئين والنازحين خاضعة أيضاً للقواعد الدولية والوطنية ذات الصلة.

وتزداد أهمية هذا التمييز في الدراسات القانونية للهجرة، لأن الخلط بين حرية التنقل والحماية من الزواج القسري يؤدي إلى توسيع نطاق بعض القواعد أو تفسيرها بصورة تتجاوز وظيفتها القانونية. فبروتوكول ECOWAS ينظم أساساً حركة مواطني الدول الأعضاء وحقوقهم في الدخول والإقامة والاستقرار، بينما تتطلب أوضاع الأشخاص الفارين من النزاعات استحضار قواعد القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن القواعد الوطنية للدول المستقبلية.

الفقرة الثانية: الإطار المؤسسي والمقاربة المشتركة للهجرة

لم تكتفِ ECOWAS بوضع القواعد القانونية المتعلقة بحرية التنقل، وإنما طورت بنية مؤسسية لمتابعة تنفيذها. وتضطلع مديرية حرية تنقل الأشخاص والهجرة والسياحة داخل مفوضية المجموعة بدور أساسي في دعم تنفيذ بروتوكولات حرية التنقل والمقاربة المشتركة للهجرة، كما تعمل على إزالة العوائق أمام حركة الأشخاص وتعزيز التعاون عبر الحدود. ويؤكد الاختصاص الرسمي للمديرية أن الهدف لا يتمثل في تسهيل الحركة فقط، وإنما في دعم هجرة آمنة ومنظمة وحسن إدارة الحركة البشرية داخل المنطقة 16.

[16] Economic Community of West African States. (n.d.). *Directorate of Free Movement of Persons, Migration & Tourism*. ECOWAS.

وفي السياق ذاته، اعتمدت ECOWAS سنة 2008 المقاربة المشتركة للهجرة، التي تمثل انتقالاً من التركيز على حرية التنقل إلى معالجة الهجرة باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بالتنمية والتكامل الإقليمي وحقوق المهاجرين وإدارة الهجرة. وتكمن أهمية هذه المقاربة في أنها تسعى إلى توحيد الرؤية بين الدول الأعضاء بدل ترك سياسات الهجرة رهينة للسياسات الوطنية المنفردة. كما تربط بين الهجرة داخل المنطقة والهجرة نحو الخارج، بما يعكس إدراكاً للطبيعة المتشابكة للحركة البشرية في غرب إفريقيا. 17

[17] Economic Community of West African States. (2008). *ECOWAS Common Approach on Migration*. ECOWAS Official Journal, 52.

وتظهر أهمية هذا البناء المؤسسي في حالات الأزمات، حيث تحتاج الدول إلى تبادل المعلومات وتنسيق سياسات الحدود والهجرة والحماية. فالنزوح الناتج عن النزاعات قد يحدث بصورة مفاجئة وواسعة، الأمر الذي يجعل الاستجابة الوطنية المنفردة غير كافية، خاصة في المناطق الحدودية التي تشهد حركة يومية للسكان. ولذلك فإن وجود مؤسسة إقليمية متخصصة يوفر قاعدة للتنسيق، غير أن وجودها لا يمثل في حد ذاته دليلاً على فعالية الاستجابة؛ إذ تظل الفعالية مرتبطة بمدى تنفيذ الدول الأعضاء للالتزامات الإقليمية.

وقد اتجهت ECOWAS خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز هذا الجانب من خلال التركيز على الحوكمة المنسقة للهجرة والإدارة المتكاملة للحدود. ففي أبريل 2026، أكدت المجموعة، خلال اجتماع وزراء الداخلية والهجرة وإدارة الحدود، أهمية تبني حوكمة منسقة للهجرة وتعزيز الإدارة المتكاملة للحدود، بما يدل على استمرار تطوير الاستجابة الإقليمية أمام التحولات الجديدة في حركة السكان. 18

[18] Economic Community of West African States. (2026, May 10). *Interior ministers from ECOWAS member states commit to harmonized migration governance and integrated border management*. ECOWAS.

المطلب الثاني: حدود الاستجابة الإقليمية و آفاق تعزيزها

على الرغم من التطور الملحوظ في الإطار القانوني والمؤسسي، فإن تقييم دور ECOWAS يقتضي الانتقال من وصف القواعد والآليات إلى اختبار مدى قدرتها على مواجهة التحولات الواقعية. فوجود نظام متقدم لحرية التنقل لا يمنع ظهور عقبات مرتبطة بالأمن والحدود والتنفيذ الوطني، كما أن النزاعات المتواصلة والتحولات السياسية داخل المنطقة تفرض تحديات جديدة على تماسك النظام الإقليمي للهجرة. ولذلك يركز هذا المطلب على حدود الاستجابة الحالية، ثم على إمكانيات تطويرها.

الفقرة الأولى: حدود وقيود الاستجابة الإقليمية

تتمثل إحدى أهم مشكلات نظام حرية التنقل في الفجوة بين الالتزام القانوني والتطبيق العملي. فوجود البروتوكولات الإقليمية لا يؤدي تلقائياً إلى إزالة جميع العقبات التي تواجه الأشخاص عند الحدود، إذ تظل الممارسات الوطنية وإجراءات المراقبة والاعتبارات الأمنية مؤثرة في حركة السكان. وتقر ECOWAS نفسها بالحاجة إلى تعزيز تنفيذ بروتوكول حرية التنقل وإزالة العقبات التي تعترض حركة الأشخاص والبضائع، وهو ما يدل على أن التحدي الأساسي لا يرتبط بغياب القواعد بقدر ما يرتبط بمدى تنفيذها بصورة موحدة وفعالة 19

[19] Economic Community of West African States. (n.d.). *Directorate of Free Movement of Persons, Migration & Tourism*. ECOWAS.

وتتضاعف هذه الإشكالية بفعل التطورات السياسية الأخيرة، ولا سيما خروج بوركينا فاسو ومالي والنيجر من ECOWAS، الذي أصبح نافداً في 29 يناير 2025. وقد ترتب على ذلك تحدي مباشر أمام وحدة النظام الإقليمي لحرية التنقل، بالنظر إلى أن الدول الثلاث تمثل جزءاً مهماً من المجال الجغرافي والاجتماعي لمنطقة غرب إفريقيا، وخاصة منطقة الساحل. وقد أدركت ECOWAS

خطورة هذا التطور، فأبقت مؤقتًا على حقوق مواطني الدول الثلاث في الحركة والإقامة والاستقرار دون تأشيرة، تفاديًا لحدوث اضطراب مفاجئ في حركة السكان والأنشطة الاقتصادية.20

[20] Economic Community of West African States. (2025, January 29). *Press statement: The withdrawal of Burkina Faso, the Republic of Mali and the Republic of Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

وتكشف هذه الخطوة عن مفارقة قانونية ومؤسسية مهمة: فمن جهة، أصبح الانسحاب من ECOWAS نافذًا، ومن جهة أخرى، استمرت المجموعة في المحافظة مؤقتًا على بعض المكتسبات المرتبطة بحرية التنقل بالنسبة إلى مواطني الدول المنسحبة. ويعكس ذلك إدراكًا بأن الانفصال السياسي لا يمكن أن يؤدي بصورة فورية إلى تفكيك الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت عبر عقود من التكامل الإقليمي.

وقد واصلت ECOWAS خلال سنة 2025 البحث في ترتيبات العلاقة المستقبلية مع الدول الثلاث، بما في ذلك استمرار حركة الأشخاص والبضائع. وقد تناولت الاجتماعات الوزارية الاستثنائية في أبريل 2025 خطط الطوارئ والجوانب القانونية والمؤسسية والاقتصادية والأمنية والتنموية الناتجة عن الانسحاب، وهو ما يؤكد أن حرية التنقل أصبحت أحد الملفات الأساسية التي يتعين الحفاظ عليها رغم التغيرات السياسية.21

[21] Economic Community of West African States. (2025, April 23). *Extraordinary session of the ECOWAS Council of Ministers on the contingency plan and modalities on the withdrawal of Burkina Faso, Republics of Mali and Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

كما أن الاستجابة الإقليمية تواجه قيدًا آخر يتمثل في الطبيعة المركبة للنزوح القسري. فالنزاع قد يكون سببًا مباشرًا للفرار، لكن الأشخاص النازحين يحتاجون في الوقت ذاته إلى الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والحماية القانونية. ومن ثم، فإن إدارة الحدود أو تسهيل الحركة لا تكفي وحدها لمعالجة الظاهرة، وإنما يجب أن تتكامل مع سياسات حماية النازحين واللاجئين والاستجابة الإنسانية وإعادة الإدماج. وهذا يفرض تعاونًا مستمرًا بين ECOWAS والدول الأعضاء والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الجهات المختصة.

الفقرة الثانية: أفاق تعزيز الاستجابة الإقليمية

إن تعزيز دور ECOWAS في مواجهة الهجرة والنزوح القسري يقتضي أولًا الانتقال من التركيز على حرية الحركة إلى بناء مقاربة إقليمية متكاملة للهجرة والأزمات. ويشمل ذلك تحسين تنفيذ بروتوكولات حرية التنقل، وتوحيد الإجراءات الحدودية، وتعزيز التعاون بين أجهزة الهجرة والحدود، وتطوير نظم مشتركة لتبادل البيانات المتعلقة بحركة الأشخاص. وتنسجم هذه الأولويات مع الاختصاصات الرسمية لمديرية حرية التنقل والهجرة، التي تركز على إزالة العقبات وتعزيز التعاون عبر الحدود وتحسين إدارة الهجرة.22

[22] Economic Community of West African States. (n.d.). *Directorate of Free Movement of Persons, Migration & Tourism*. ECOWAS.

كما ينبغي ربط سياسات الهجرة بسياسات الوقاية من النزاعات وبناء السلام، لأن الاستجابة الفعالة للنزوح لا تبدأ عند لحظة عبور الحدود، وإنما تبدأ قبل ذلك من خلال رصد بؤر التوتر والتنبؤ بمخاطر النزوح الجماعي. ويمكن لـ ECOWAS أن تستفيد في هذا المجال من خبرتها في مجال الإنذار المبكر والوقاية من النزاعات، عبر تطوير مؤشرات خاصة بالحركة السكانية والنزوح ضمن منظومات الإنذار المبكر، بما يسمح بالتدخل الوقائي قبل تحول الأزمات إلى موجات نزوح واسعة.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في منطقة الساحل، حيث تتداخل النزاعات مع انعدام الأمن الغذائي والضغط المناخي وضعف سبل العيش. ولذلك فإن معالجة الهجرة القسرية لا يمكن فصلها عن سياسات التنمية المحلية والحد من الفقر وتعزيز

قدرة المجتمعات على الصمود. ومن الناحية القانونية، فإن ذلك يقتضي تطوير التعاون بين آليات ECOWAS المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وتلك المرتبطة بالسلم والأمن والهجرة، بدل التعامل مع كل ملف باعتباره مجالا مستقلا. ومن جهة أخرى، أصبح من الضروري الحفاظ على مكتسبات حرية التنقل في أعقاب خروج بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وقد اتخذت ECOWAS بالفعل موقفاً عملياً يقوم على استمرار السماح لمواطني الدول الثلاث بالحركة والإقامة والاستقرار دون تأشيرة إلى حين تحديد الترتيبات المستقبلية. وتظهر هذه السياسة أن الحفاظ على حقوق السكان يمكن أن يشكل مجالا للتعاون حتى في ظل وجود خلافات سياسية بين الحكومات.²³

[23] Economic Community of West African States. (2025, January 29). *Press statement: The withdrawal of Burkina Faso, the Republic of Mali and the Republic of Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

وبذلك، فإن تطوير الاستجابة الإقليمية لا يتطلب بالضرورة إنشاء منظومة قانونية جديدة بالكامل، وإنما يتطلب في المقام الأول تفعيل الإطار القائم وتطوير آليات تنفيذه وتوسيع التنسيق بين مؤسساته. فالمنظومة القانونية التي بدأت سنة 1979 توفر أساساً مهماً، والمقاربة المشتركة للهجرة توفر إطاراً سياسياً، والمديرية المختصة توفر بنية مؤسسية، بينما يتمثل التحدي الحقيقي في تحويل هذه العناصر إلى استجابة موحدة وفعالة في حالات الأزمات والنزاعات.

خلاصة المبحث الثاني

يتضح من خلال تحليل دور ECOWAS أن المجموعة تمتلك أساساً قانونياً ومؤسسياً مهماً للتعامل مع حركة الأشخاص في غرب إفريقيا، ويأتي في مقدمة ذلك بروتوكول حرية التنقل لسنة 1979 وما تلاه من بروتوكولات مكملة، إضافة إلى المقاربة المشتركة للهجرة والمؤسسات المختصة داخل مفوضية المجموعة. ويمنح هذا الإطار ECOWAS قدرة مهمة على تسهيل الحركة وتعزيز التعاون الإقليمي، كما يوفر أساساً يمكن توظيفه في حماية الأشخاص المتضررين من الأزمات. غير أن وجود الإطار القانوني لا يعني بالضرورة تحقق الفعالية؛ إذ تكشف الممارسة عن فجوة بين القواعد والتنفيذ، وعن تأثير الاعتبارات الأمنية والسياسية في حرية الحركة، فضلاً عن التداعيات التي خلفها خروج بوركينا فاسو ومالي والنيجر من المنظمة. وفي المقابل، فإن قرار ECOWAS الإبقاء مؤقتاً على حقوق الحركة والإقامة والاستقرار لمواطني الدول الثلاث يعكس محاولة للحفاظ على المكاسب الاجتماعية والقانونية للتكامل الإقليمي رغم الانقسام السياسي.²⁴

[24] Economic Community of West African States. (2025, January 29). *Press statement: The withdrawal of Burkina Faso, the Republic of Mali and the Republic of Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

وعليه، فإن النتيجة الأساسية لهذا المبحث تتمثل في أن فعالية ECOWAS في مواجهة أزمة الهجرة والنزوح القسري ترتبط بدرجة أقل بوجود القواعد القانونية، وبدرجة أكبر بقدرتها على تنفيذها وتنسيقها وربطها بسياسات السلم والأمن والحماية والتنمية. وهذا الاستنتاج يسمح بالانتقال في خاتمة البحث إلى اختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المركزية، من خلال تحديد ما إذا كان الإطار الإقليمي القائم قد استطاع بالفعل الانتقال من تنظيم حرية التنقل إلى إدارة فعالة للأزمات المرتبطة بالهجرة والنزوح القسري.

وبناءً على المبحثين السابقين، فإن الجزء الختامي سيكون تحليلياً وليس مجرد تلخيص لما سبق، بحيث تتم الإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج ثم تقديم توصيات مرتبطة مباشرة بما توصل إليه البحث.

الإجابة عن الإشكالية المركزية

تمحورت إشكالية البحث حول السؤال الآتي:

إلى أي حد أسهمت النزاعات والأزمات في تفاقم أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا، وإلى أي مدى استطاعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تطوير استجابة إقليمية فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة؟

أظهر تحليل أسباب الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا أن النزاعات والأزمات الأمنية تمثل العامل الأكثر مباشرة في إنتاج النزوح القسري، ولا سيما في منطقة الساحل، غير أن تأثيرها لا يعمل بصورة منفردة، بل يتفاعل مع عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية تزيد من هشاشة السكان وتحد من قدرتهم على الصمود والاستقرار. كما أن امتداد آثار النزاعات إلى الدول المجاورة يؤدي إلى تحويل جزء من النزوح الداخلي إلى حركة عابرة للحدود، الأمر الذي يمنح الظاهرة طابعاً إقليمياً يتجاوز قدرة الدولة منفردة على معالجتها.

وأثبت البحث، من جهة أخرى، أن ECOWAS تمتلك أساساً قانونياً ومؤسسياً مهماً للتعامل مع حركة الأشخاص، خاصة من خلال بروتوكول حرية التنقل لسنة 1979 والبروتوكولات المكملة له، إضافة إلى المقاربة المشتركة للهجرة والهياكل المؤسسية المختصة. غير أن هذا الإطار لا يزال يركز أساساً على تنظيم حرية التنقل وإدارة الهجرة، ولا يشكل بمفرده نظاماً متكافئاً للاستجابة للنزوح القسري الناتج عن النزاعات.

وعليه، يمكن الإجابة عن الإشكالية المركزية بالقول إن النزاعات والأزمات أسهمت بصورة جوهرية في تفاقم أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا، بينما استطاعت ECOWAS بناء إطار قانوني ومؤسسي مهم لتسهيل حركة الأشخاص وتنسيق سياسات الهجرة، إلا أن فعالية هذا الإطار في مواجهة النزوح القسري تظل جزئية ومحدودة بفعل فجوة التنفيذ، واستمرار الأزمات الأمنية، وتباين الممارسات الوطنية، والتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة، ولا سيما انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من المنظمة. وبذلك، فإن دور ECOWAS لا يمكن وصفه بالفشل أو النجاح المطلق، وإنما يتسم بفعالية قانونية ومؤسسية نسبية في تنظيم الحركة والتعاون الإقليمي، مقابل فعالية محدودة في معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري وحماية الأشخاص المتضررين من النزاعات.

اختبار فرضيات البحث

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى:

كلما اشتدت النزاعات والأزمات الداخلية والإقليمية، ازدادت احتمالات النزوح الداخلي والهجرة العابرة للحدود، خاصة عندما تتزامن الأزمات مع الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي.

أثبت تحليل المعطيات الإقليمية صحة هذه الفرضية بدرجة كبيرة. فقد أظهر البحث أن النزاعات وانعدام الأمن يمثلان المحرك الأساسي للنزوح القسري في أجزاء واسعة من غرب إفريقيا، ولا سيما منطقة الساحل، وأن تأثيرهما يتضاعف عندما يترافقان مع ضعف سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي والضغط المناخي.

كما بين البحث أن النزوح لا يمثل نتيجة مباشرة للعنف وحده، وإنما ينتج عن تفاعل بين العامل الأمني والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالتالي، تُقبل الفرضية الأولى، مع التأكيد على أن العلاقة بين النزاعات والهجرة ليست آلية أو خطية، وإنما تتوسطها مجموعة من العوامل البنيوية والظروف المحلية.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية:

تمتلك ECOWAS إطاراً قانونياً ومؤسسياً مهماً لإدارة حركة الأشخاص، إلا أن فعالية هذا الإطار في التعامل مع النزوح المرتبط بالأزمات تظل محدودة بفعل فجوة التنفيذ وتعدد التحديات الأمنية والسياسية.

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية كذلك. فقد تبين أن ECOWAS تمتلك إطاراً قانونياً متطوراً نسبياً، بدأ ببروتوكول حرية التنقل لسنة 1979 وتطور من خلال البروتوكولات المتعلقة بالإقامة والاستقرار، ثم تعزز بالمقاربة المشتركة للهجرة والهياكل المؤسسية المختصة.

غير أن الدراسة كشفت في المقابل عن وجود فجوة بين القواعد القانونية والتطبيق العملي، فضلاً عن تأثير الأوضاع الأمنية والتحولات السياسية على انتظام التعاون الإقليمي. وقد زادت هذه التحديات تعقيداً بعد انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من ECOWAS في يناير 2025.

وعليه، تُقبل الفرضية الثانية، مع اعتبار أن محدودية الفعالية لا تعني غياب الدور الإقليمي، وإنما تعكس الفرق بين وجود إطار قانوني متقدم وبين القدرة على تنفيذه بصورة متجانسة وفعالة في سياق أزمات ممتدة.

أهم نتائج البحث

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الأساسية:

أولاً: أصبحت الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا ظاهرة متعددة الأسباب، تتداخل فيها النزاعات والأزمات الأمنية مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً: تمثل النزاعات المسلحة وانعدام الأمن العامل الأكثر مباشرة في إنتاج النزوح القسري، خاصة في منطقة الساحل، بينما تعمل العوامل الأخرى على تعميق آثاره وتوسيع نطاقه.

ثالثاً: لا يمكن الفصل بصورة مطلقة بين النزوح القسري والهجرة الاقتصادية في البيئات الهشة، لأن النزاع قد يؤدي إلى تدمير سبل العيش، وهو ما يجعل الدوافع الأمنية والاقتصادية متداخلة.

رابعاً: أدى الامتداد الجغرافي للنزاعات وتداخل المجتمعات الحدودية إلى إعطاء أزمة النزوح طابعاً إقليمياً، بحيث أصبحت آثار الأزمة في دولة معينة تؤثر مباشرة في الدول المجاورة.

خامساً: تمتلك ECOWAS قاعدة قانونية مهمة لتنظيم حركة الأشخاص، يمثل بروتوكول حرية التنقل لسنة 1979 حجر الأساس فيها.

سادساً: أسهمت البروتوكولات اللاحقة والمقاربة المشتركة للهجرة في توسيع نطاق الاستجابة الإقليمية، والانتقال من مجرد تسهيل الحركة إلى محاولة تطوير حوكمة إقليمية للهجرة.

سابعاً: لا يزال هناك تفاوت بين الالتزامات القانونية الإقليمية والممارسة العملية للدول الأعضاء، وهو ما يحد من فعالية النظام الإقليمي لحرية التنقل.

ثامناً: كشفت التحولات السياسية الأخيرة، وخاصة انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر، عن هشاشة جزء من البنية السياسية للتكامل الإقليمي، مع استمرار أهمية الروابط الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بحرية التنقل.

تاسعاً: أظهرت استجابة ECOWAS بعد انسحاب الدول الثلاث أن المنظمة تسعى إلى المحافظة على حرية حركة الأشخاص باعتبارها مكتسباً إقليمياً يتجاوز الخلافات السياسية بين الحكومات.

عاشراً: تكمن المشكلة الأساسية في مجال الهجرة والنزوح القسري ليس في غياب القواعد الإقليمية، وإنما في فجوة التنفيذ والتنسيق والقدرة على تحويل القواعد القانونية إلى حماية واستجابة عملية في حالات الأزمات.

حادي عشر: لا يمكن بناء استجابة فعالة للنزوح القسري من خلال إدارة الحدود وحدها، وإنما يتطلب الأمر الربط بين الهجرة والسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والحماية الإنسانية.

ثاني عشر: تحتاج ECOWAS إلى تطوير مقاربة أكثر تكاملاً تجعل الوقاية من النزوح والاستجابة له جزءاً من منظومة الأمن الإقليمي، وليس مجرد ملف منفصل عن سياسات الهجرة.

التوصيات

استناداً إلى النتائج السابقة، يقترح البحث مجموعة من التوصيات:

1. تعزيز تنفيذ بروتوكول حرية التنقل/ينبغي الانتقال من مجرد الاعتراف القانوني بحرية التنقل إلى ضمان تنفيذها بصورة موحدة، مع الحد من الممارسات الحدودية التي لا تستند إلى قواعد إقليمية واضحة.
2. تطوير إطار إقليمي خاص بالنزوح المرتبط بالنزاعات/تحتاج ECOWAS إلى تطوير آلية إقليمية أكثر وضوحاً للتعامل مع حالات النزوح الجماعي الناتج عن النزاعات والأزمات، بما يحدد أدوار الدول والمؤسسات الإقليمية والجهات الإنسانية.
3. إدماج النزوح في منظومة الإنذار المبكر/ينبغي إدراج مؤشرات النزوح والتحركات السكانية ضمن آليات الإنذار المبكر والوقاية من النزاعات، بما يسمح برصد الأزمات قبل تحولها إلى موجات نزوح واسعة.
4. تعزيز التنسيق بين ECOWAS والدول الأعضاء/يتعين تطوير آليات منتظمة لتبادل البيانات والمعلومات حول النزوح والهجرة، وتنسيق سياسات الحدود والاستقبال والحماية.
5. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية/ينبغي تعميق التعاون بين ECOWAS والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة، خاصة في مجالات الحماية الإنسانية وجمع البيانات وإدارة الأزمات.
6. الربط بين سياسات الهجرة وسياسات التنمية/لا يمكن الحد من الضغوط التي تدفع إلى الهجرة والنزوح دون معالجة الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي وضعف الخدمات الأساسية، ولذلك ينبغي إدماج الهجرة ضمن سياسات التنمية الإقليمية.
7. إدماج البعد المناخي في سياسات الهجرة/ينبغي تطوير سياسات إقليمية تراعي آثار الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي على حركة السكان، خصوصاً في المناطق الساحلية والساحلية-الصحراوية.
8. المحافظة على مكتسبات حرية التنقل بعد الانسحابات الأخيرة/ينبغي أن تعمل ECOWAS على الحفاظ على حرية حركة الأشخاص بين الدول الأعضاء والدول المنسحبة، بما يمنع تحول الخلافات السياسية إلى عوائق أمام العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين شعوب المنطقة.
9. تعزيز حماية الفئات الأكثر هشاشة/ينبغي أن تتضمن السياسات الإقليمية آليات خاصة لحماية النساء والأطفال والأشخاص الذين فقدوا مساكنهم أو مصادر رزقهم نتيجة النزاعات.
10. تطوير قاعدة بيانات إقليمية موحدة/تحتاج ECOWAS إلى قاعدة بيانات دورية وموحدة حول الهجرة والنزوح، تسمح بقياس الاتجاهات وتحديد مناطق الضغط السكاني وتوجيه الاستجابة الإقليمية على أساس الأدلة.

خلاصة عامة للبحث

خلص البحث إلى أن أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا ليست ظاهرة منفصلة عن البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية للمنطقة، وإنما تمثل إحدى النتائج المباشرة لتفاعل النزاعات والأزمات مع عوامل الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد جعل استمرار النزاعات، خاصة في منطقة الساحل، النزوح القسري تحدياً يتجاوز الحدود الوطنية ويستدعي استجابة إقليمية متكاملة.

وفي هذا السياق، أظهرت الدراسة أن ECOWAS تمتلك قاعدة قانونية ومؤسسية مهمة، خاصة في مجال حرية التنقل، وأن هذه القاعدة توفر أساساً يمكن البناء عليه لتطوير الاستجابة الإقليمية. غير أن الدراسة أظهرت في الوقت نفسه أن وجود الإطار القانوني لا يساوي بالضرورة فعاليته، إذ تحد فجوة التنفيذ، والاضطرابات الأمنية، والتحولات السياسية من قدرة المنظمة على تحويل قواعدها إلى استجابة متكاملة للنزوح القسري.

وبناءً عليه، فإن مستقبل دور ECOWAS في هذا المجال يرتبط بقدرتها على الانتقال من إدارة حركة الأشخاص إلى الحوكمة المتكاملة للهجرة والنزوح، وذلك من خلال الجمع بين حرية التنقل، والحماية الإنسانية، والوقاية من النزاعات، وإدارة الحدود، والتنمية،

والقدرة على الاستجابة المبكرة للأزمات. وهذه النتيجة تمنح البحث بعده التحليلي الأساسي: إن التحدي أمام ECOWAS لا يتمثل في بناء نظام قانوني جديد بقدر ما يتمثل في تفعيل النظام القائم وتطوير مؤسساته بما يجعله قادرًا على الاستجابة للواقع الأمني والإنساني المتغير في غرب إفريقيا.

المراجع

International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Regional mobility mapping (December 2024)*. Displacement Tracking Matrix.

United Nations High Commissioner for Refugees. (2025). *West and Central Africa: Regional trends of forced displacement in 2025*. UNHCR.

Economic Community of West African States. (1979). *Protocol relating to free movement of persons, residence and establishment (A/P.1/5/79)*. ECOWAS.

Organisation for Economic Co-operation and Development/Sahel and West Africa Club. (2008). *West African mobility and migration policies of OECD countries*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264029422>

International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Solutions and Mobility Index (2023–2024)*. Displacement Tracking Matrix.

Economic Community of West African States. (1985). *Supplementary Protocol A/SP.1/7/85 on the code of conduct for the implementation of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (1986). *Supplementary Protocol A/SP.1/7/86 on the implementation of the second phase (right of residence) of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (1990). *Supplementary Protocol A/SP.2/5/90 on the implementation of the third phase (right of establishment) of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (2008). *ECOWAS Common Approach on Migration*. ECOWAS Official Journal, 52.

Economic Community of West African States. (n.d.). *Directorate of Free Movement of Persons, Migration & Tourism*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (2025, January 29). *Press statement: The withdrawal of Burkina Faso, the Republic of Mali and the Republic of Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (2025, April 23). *Extraordinary session of the ECOWAS Council of Ministers on the contingency plan and modalities on the withdrawal of Burkina Faso, Republics of Mali and Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (2026). *Interior ministers from ECOWAS member states commit to harmonized migration governance and integrated border management*. ECOWAS.